

خاتمة المستدرك

[391] عيسى، ثم ذكر باقي الطرق وقال في آخره: قال ابن نوح: فيجب أن تروي عن كل نسخة من هذا مما رواه صاحبها فقط، ولا تحمل رواية على رواية، ولا نسخة على نسخة لئلا يقع فيه اختلاق (1)، انتهى. ويظهر من تمام كلامه أن نسخ كتب الالهوازي كانت مختلفة بالزيادة والنقيصة في الاحاديث أو في متونها، وفي هذا المقام لا بد وأن يكون شيخ الاجازة ثقة ضابطا، وإن قلنا بعدم الضرر في ضعفه وجهالته إذا علم بانتساب الكتاب إلى صاحبه وحفظه من الزيادة والنقيصة، لان المخبر في المقام ضامن لصحته، وأمنه من الغلط والتحريف والزيادة والنقصان وغير ذلك، ولا يجوز الاعتماد فيه على غير الثقة، وهذا واضح لا مرية فيه. والثالث (2): أبو عبد الله محمد بن علي بن شاذان القمي، من مشايخ النجاشي، يروي عنه كثيرا، وهو يروي غالبا عن أحمد بن محمد بن يحيى، واعتمد عليه في طريقه إلى الحسن بن العباس (3)، والحسين بن علوان (4)، وسلمة بن الخطاب (5)، وداود بن علي اليعقوبي (6)، ومحمد بن جبرئيل الالهوازي (7)، وقد شرحنا علو مقام مشايخ النجاشي في الفائدة الثالثة (8) عند ترجمته. والرابع: أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري كما نص عليه الشيخ في _____ (1) رجال النجاشي: 58 / 136 - 137. (2) بعد ان يكون الغضائري أولا، والسيرافي ثانيا ممن روى عنه وقد تقدم آنفا، فلاحظ. (3) رجال النجاشي: 60 / 138. (4) رجال النجاشي: 52 / 116. (5) رجال النجاشي: 187 / 498. (6) رجال النجاشي: 160 / 422. (7) رجال النجاشي: 339 / 907. (8) تقدم في الجزء: 3، صحيفة: _____ (*) 146.